جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

حماية الاثار والتخطيط العمراني

الدكتور عبدالباقي ابراهيم

الرياض

1412 هـ - 1992 م

حماية الآثار والتخطيط العمراني

الدكتور عبدالباقي ابراهيم(*)

المقدمـــة:

يحدد التخطيط العمراني الصورة المستقبلية للمدينة في ضوء الأوضاع الراهنة، كما أن المعالم الأثرية فيها تعتبر البعد التأريخي للخط الحضاري الذي يربط الماضي بالحاضر ثم المستقبل مؤكداً بذلك استمرارية العملية التخطيطية، فالمعالم الأثرية هي جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني للمدينة، بل هي منبع التأصيل التراثي الذي يحفظ للمدينة شخصيتها وذاتيتها، مهما تعرضت للمتغيرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق لم تعد حماية الآثار هي ضرب من ضروب الحفاظ على التراث وصيانته كمعالم صماء ثابتة بقدر ماهي وسيلة لتفاعل الآثار مع مجريات الحياة المتدفقة، وبذلك يصبح الأثر جزءاً من الحياة اليومية للمجتمع يتعامل معه ويتفاعل به كجزء من تراثه الحضاري، وركن في كيانه العمراني تشع منه محاور التنمية العمرانية، وبهذا المفهوم لم تعد المعالم الأثرية منفصلة عن المحيط العمراني التي توجد فيه بل هي جزء منه تتأثر به وتؤثر عليه ويزداد هذا التأثير ويقل تبعاً لمدى قرب الأثر أو بعده عن المحيط العمراني، من هنا يصبح الحيز العمراني للأثر مكوناً أساسياً في عملية

(*) رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. القاهرة: جمهورية مصر العربية.

التنمية العمرانية وهو الحيز المكاني الذي يتأثر تأثيراً مباشراً بوجود الأثر كأحد عناصره التخطيطية.

واذا كانت حماية الآثار لها منطقها الحضاري والثقافي والاجتماعي فهي من جانب آخر لها منطقها البيئي أو الجغرافي كجزء لا يتجزأ من الهيكل العمراني للمدينة وأحد مكوناتها الطبيعية، وهنا تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية البيئة العمرانية التي يعيش فيها الانسان بجوانبها المناخية والجيولوجية والمعمارية، وهكذا تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية البيئة بعناصرها الجوية والأرضية والمائية، ومن ناحية أخرى تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية الاقتصاد القومي المتمثل في التنمية السياحية التي تدعمها المناطق الأثرية، وحماية الآثار بذلك تصبح جزءاً من حماية الثروة القومية المتمثلة في الكنوز المعمارية والفنية . . هكذا تصبح لحماية الآثار مقوماتها الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الأمر الذي يضعها كمكون أساسي في العملية التخطيطية.

المعالم الأثرية سواء كانت ملكية عامة في معظم الأحيان أو ملكية خاصة في بعض الأحيان، هي في النهاية ملكية المجتمع وتخضع الى اللوائح والقوانين التي تعمل على الحفاظ عليها واستثمارها في اطار التخطيط العمراني للمدينة، ولم تقتصر اللوائح والقوانين المنظمة لحماية الآثار على الأثر نفسه بل تمتد لتشمل المحيط العمراني والبيئي للأثر، وهو الحيز المكاني الذي يؤثر ويتأثر به سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الاستثمارية.

وهكذا.. تظهر الحاجة الى تنظيم ادارات الآثار بحيث تستطيع أن تحقق اهدافها في الحفاظ على الثروة الأثرية التي في اختصاصها، وذلك بالتكامل والتعاون مع أجهزة التخطيط العمراني التي تعنى بوضع الصورة المستقبلية للمدينة بشكل تتكامل في اطارها جميع الاستعمالات الأخرى سياحية أو ثقافية أو تعليمية أو صحية أو ترفيهية أو اسكان، وعادة يمثل الأثر النواة الأساسية للتجمعات السياحية أو الثقافية في اطار المخطط العام للمدينة وعادة ما يكون هو الوجه الأساسي للتعبير المعماري للمباني التي تحيط به سواء بالتجانس أو بالتباين في التشكيل وليس بالتقليد أو بالنقل المباشر للعناصر المعمارية التراثية، وهنا تظهر الحاجة الى وضع أسس التخطيط الحضري ومبادىء التصميم المعماري التي تساعد على الربط الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل في التشكيل الحضري والمعماري للبيئة التي يوجد بها الأثر.

الأثر كمكون معماري في التخطيط العمراني:

توجد المعالم الأثرية في اطار النسيج العمراني للمدينة إما في شكل مبان، أو معالم منفردة أو في شكل مجموعات متقاربة من المباني أو المعالم الأثرية، والمجموعات الأثرية بطبيعتها تفرض كياناً واضحاً ومحدداً في التكوين العمراني للمدينة، ويصبح أكثر تأثيراً في توجيه عملية التنمية العمرانية، وذلك بخلاف الأثر المفرد الذي ربما يعامل على حدة أو يؤخذ كنواة لتكوين عمراني جديد يتجانس معه وظيفياً

ومعمارياً، وفي حالة أخرى يعامل الأثر المفرد كحلقة من حلقات سلسلة متتالية من المعالم الأثرية تقع على طول خط عمراني واحد تمثله القصبة في المدينة الاسلامية، وفي هذه الحالة تكون سلسلة المعالم الأثرية محوراً رئيساً في التنمية العمرانية للمدينة كمركز خاصة بالنسبة لتوزيع الاستعمالات التخطيطية أو رسم شبكة الطرق والمواصلات، أو تصميم شبكات المرافق العامة وفي جميع الحالات تعالج المعالم الأثرية معالجة تخطيطية خاصة وبعناية تامة تساعد على الحفاظ عليها، خاصة بالنسبة لعلاقتها بشبكة الطرق والنقل الذي تؤثر ذبذباته على سلامة المبنى، كما تؤثر العوادم التي تصدر عنها على مواد البناء القديمة هذا بالاضافة الى التلوث البيئي والصوتي، ومن ناحية أخرى يراعى في أسس تخطيط وتصميم شبكات المرافق العامة سلامة المباني الأثرية من أضرار المياه التي تتسرب أو تفيض من خطوط الصرف الصحي أو خطوط المياه التي تغذي المناطق الأثرية، كما يؤخذ في الاعتبار أساليب البناء الحديث في المحيط العمراني للأثر وما ينتج عنه من اهتزازات أو أبخرة تضر بسلامة الأثر، هذا بالاضافة الى تأثير الاستعمال اليومي داخل الأثر أو خارجه وما يرتبط بذلك من سلوكيات اجتماعية أو ادراكات فنية تنعكس على عمارة المباني المحيطة به وتؤثر على تلوثه بصرياً وفنياً.

ولكل من الحالات السابقة معالجات خاصة تجدر الاشارة اليها نظرياً وتطبيقياً خاصة في إطار التخطيط التفصيلي لمناطق العمل المختارة، والمعالم الأثرية لا تعالج في إطار التخطيط من الناحية

العمرانية فقط ولكن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً باعتبار الأثر قيمة اقتصادية، كما أنه قيمة حضارية واجتماعية، كما لا تعالج المعالم الأثرية كمتاحف جامدة ولكن لابدَّ من تطور الأثر حتى يؤدي دوره الاقتصادي والاجتماعي بجانب دوره الثقافي والحضاري، وهنا تظهر الحاجة الى دراسة الجدوى الاقتصادية لتشغيل الأثر أو احيائه في نطاق الأنشطة المختلفة للمدينة واستثمار الأثر بهذه الصورة يتطلب عناية خاصة بطبيعة البناء القديم والمواد المستعملة فيه، والتي قد تتلاءم مع متطلبات التجهيزات المعمارية الحديثة من أجهزة كهربائية أو بخارية أو صحية لما قد ينتج عنها من اهتزازات أو ما تتطلبه من أحمال قد لا تتلاءم مع طبيعة الانشاء القديم، وهنا لابدَّ من فصل العناصر المعمارية التي تستوعب مثل هذه التجهيزات في منشآت منفصلة أو شبه منفصلة عن الهيكل الانشائي للأثر، الأمر الذي يتطلب مواقع خالية بجانب المباني الأثرية التي تحتاج طبيعتها الوظيفية الى تطوير يتناسب مع متطلبات العصر، وهذا لا يدخل في عملية التصميم الحضري للمواقع التي تضم المباني الأثرية، كما تطبق فيها أسس التصميم المعماري الذي يربط التشكيل المعماري للمبنى الأثري القديم بالتشكيل المعماري للمبنى المعاصر والمكمل لوظيفة المبنى الأثري.

إذا كان الأثريون في بعض الدول يعرّفون الأثر بأنه المنشأ الذي له قيمة معمارية وتأريخية خاصة وعمره أكثر من مائة عام، ومعنى ذلك أنه بمرور الزمن وتقدم السنين تدخل دائرة المباني الأثرية مبان

جديدة لم تكن مصنفة كآثار من قبل، ويعني ذلك أن بعض مباني اليوم سوف تدخل في تعريف المباني الأثرية بعد مائة عام الأمر الذي يتطلب تقويم المباني التي يقل عمرها عن مائة عام وتطبيق المعايير الخاصة التي تقاس بها القيمة المعمارية والتأريخية لهذه المباني حتى يمكن ادخالها في دائرة المباني الأثرية أو بمسمى آخر المباني الأثرية المعاصرة ثم تسجيلها حتى تعامل بنفس المعاملة التي تعامل بها المباني الأثرية المسجلة، الأمر الذي يتطلب ادخال التعديلات اللازمة والمناسبة على اللوائح السائدة، وذلك لتحقيق هذا المفهوم الجديد، في هذه الحالة تظهر نوعيات مختلفة من العمارة سواء ما كان منها ما يحمل السمات المحلية أو ما يحمل طابع العمارة الواردة الذي جاء مع الغزوات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ومع ذلك فإن استمرارها واستقرارها في النسيج العمراني للمدينة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تراثها التأريخي ومن ثم تخضع للتقويم العلمي للمعالم الأثرية.

المدينة الأثرية كوحدة عمرانية:

وفي العديد من الحالات تعتبر المدينة القديمة بكل عناصرها المعمارية بمساجدها ومدارسها ومساكنها ومتاجرها وطرقها وساحاتها وأسوارها وحدة عمرانية متكاملة بها المقومات الحضارية، ويصبح تخطيطها العمراني مقيداً بكل المحددات التأريخية لعناصرها المختلفة، الأمر الذي يتطلب حساسية كبيرة في معالجتها العمرانية حتى تواجه متطلبات العصر وما يتصل بها من تجهيزات فنية أو وسائل نقل آلية

وما يرتبط بها أيضاً من متغيرات اقتصادية واجتماعية، والمدينة القديمة بذلك تصبح متحفاً مكشوفاً من ناحية كما تصبح مدينة معاصرة بكل مافيها من متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكن في غلاف العمارة التراثية، واذا كانت المدينة قد أنشأت على أساس المقياس الانساني وحركة الانسان والحيوان، فإن العلم لن يعجز عن تقديم وسائل النقل الكهربائية الصغيرة التي تتناسب مع عروض الشوارع ونظافة البيئة، كما أن العلم لن يعجز عن توفير وسائل الاضاءة الكهربائية، ولكن في غلاف الأشكال التقليدية لمصابيح الزيت التراثية، كما أن الفن لن يعجز على تطوير داخل المباني الأثرية لتستوعب متطلبات الحياة المعاصرة، وقد يضيف المجتمع بعداً ثقافياً آخر وهو الالتزام بالزي الوطني باعتبار أن الزي هو بمثابة عمارة الفرد، كما أن المبنى هو عمارة المجتمع الأمر الذي يزيد من عوامل الجذب السياحي والثقافي ومن ثم يزيد من العائد الاقتصادي.

والمدينة القديمة كوحدة عمرانية كبيرة تحددها أسوارها التأريخية تخضع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث تهجرها الفئات العالية الدخل لسكنى المناطق الجديدة، بينما تحل محلهم الفئات المنخفضة الدخل، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على المستوى الحضاري للمدينة القديمة ويهبط بمستوى الحياة فيها، ومن ثم يؤثر على النسيج العمراني من ناحية كما يؤثر على الطابع المعماري من ناحية أخرى، الأمر الذي قد يعرض المدينة التأريخية الى التدهور خاصة في غياب الوعي الثقافي أو الحضاري لدى الفئات الجديدة المتغيرة من السكان،

وهذا ما بدأت تتأثر به بعض المدن التأريخية في العالم العربي مثل مدينة فاس وحلب وصنعاء والقاهرة والقيروان، الأمر الذي يحتاج الى أسلوب خاص في التنمية الأثرية لهذه المدن وبث الحياة فيها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وهنا تصبح المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية من الضرورات التي تساعد على تفاعل المجتمع بالبيئة التراثية واحترامه لمقوماتها الحضارية والتأريخية، وبذلك يصبح التعامل مع المدن الأثرية القديمة مبنياً على أساس التوعية الشعبية بالاضافة الى تطور البنية الأساسية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية بجانب الحفاظ على البنية المعمارية وتطويعها للمتطلبات الجديدة، وتعتبر المدينة الأثرية القديمة من ناحية أخرى مصدراً لاستنباط الأسس التخطيطية التي تضفي على المناطق العمرانية الجديدة طابعها المميز وشخصيتها الحضارية المعاصرة خاصة بالنسبة لتدرج التقسيمات الاجتماعية بدءاً من مستوى المدينة ثم الحي ثم الحارة التي تعتبر وحدة الجوار الأولى في المدينة الاسلامية وتتكون من مجموعة متكافئة اجتماعياً ومتكافلة اقتصادياً وتخضع العلاقات الانسانية بين أفرادها للقيم والتعاليم الاسلامية، كما أن المدينة الأثرية القديمة من جانب آخر تعتبر مصدراً لأسس التصميم الحضري الذي يرسم حركة الانسان في الفراغات المتتالية من الطرقات الضيقة الى الساحات الأرحب والتي تحددها واجهات المباني المتلاحمة أو المتقاربة بارتفاعات تتناسب مع عروض الشوارع والطرقات وبشكل عمراني يساعد على معالجة الظروف المناخية القاسية في الداخل مثل مواقف الهواء أو أسلوب العزل الحراري

والصوتي التي توفرها الحوائط السميكة، وعمارة المدينة الاسلامية القديمة تؤكد احدى القيم الاسلامية في المساواة وعدم التفاخر بين الناس في الخارج مع خصوصية الفرد في الداخل الأمر الذي ينعكس على التعبير المعماري للمباني الأثرية المتلاحمة والمتماسكة في كتلة واحدة تتساوى ارتفاعاتها وتتجانس واجهاتها الخارجية وتتفاوت مكوناتها الداخلية. . وذلك باعتبار أن العمارة الخارجية هي عمارة المجتمع تعبر عن قيمه، بينما العمارة الداخلية هي عمارة الفرد تعبر عن متطلباته وقدراته وخصوصياته، والمدينة الأثرية القديمة بذلك تصبح مدرسة لأسس التخطيط العمراني والتصميم المعماري التي تعيد للمدينة المعاصرة مقوماتها الحضارية والتراثية، وبذلك تصبح المحافظة على الآثار ضرورة علمية وتعليمية، كما أنها ضرورة اقتصادية واجتماعية.

الآثار في اطار استعمالات الأرض:

يتحول الأثر في الاطار التخطيطي الى نوعية خاصة من استعمالات الأرض، وهو الاستعمال الذي يتناسب مع طبيعة الأثر ووظيفته المعاصرة، فالمسجد يعتبر عنصراً معمارياً في مجموعة المركز الحضري الذي يضم المركز الثقافي والمركز الاجتماعي للمدينة أو للحي، وأن الوكالة تصبح مركزاً للنشاط الثقافي أو السياحي والتجاري للحي، كما أن البيت الأثري قد يستغل كمطعم متميز في مجموعة من الاستعمالات السياحية الترفيهية، والقصر القديم قد

يصبح جزءاً مخصصاً للاستقبالات والاجتماعات في نطاق الاستعمال الفندقي السياحي وقد يتحول المبنى الأثري الى متحف في مجموعة المركز الحضري، وقد يستعمل المبنى الأثري كاستراحة في حديقة عامة لها استعمال المناطق الخضراء، وقد يتحول المبنى الأثري الى معهد علمي أو مركز بحثي في إطار الاستعمال المخصص للنشاط التعليمي، وقد يتحول المبنى الأثري المناسب الى الاستعمال الاستشفائي في اطار الخدمات الصحية، وهكذا ينتمي المبنى الأثري الى الاستعمال المناسب للأرض تبعاً لطبيعته ومقوماته الوظيفية من ناحية وتبعاً لموقعه في الاطار التخطيطي من ناحية أخرى، ويعني ذلك أن المبنى الأثري يحتفظ بقيمته التأريخية والحضارية مع كل استعمالاته التي تتناسب مع استعمالات الأرض للمواقع المختلفة في التخطيط العام للمدينة، وهكذا يشارك الأثر في الأنشطة المختلفة التي تتطلبها التنمية العمرانية للمدينة ولا يقف جامداً شاهداً صامتاً على التأريخ.

وفي جميع المواقع التخطيطية يرتبط الأثر مباشرة بمحاور حركة المشاة التي تجمع على طولها الاستعمالات التخطيطية الأخرى، بينما تمتد محاور الحركة الآلية السريعة بعيدة عنها في اتجاهات متوازية بحيث تتفرع عنها شوارع الخدمة الآلية البطنية في صورة طرقات رادة أو شوارع مقفلة النهاية تقتصر وظيفتها على الخدمة الخاصة بمجموعات المباني المختلفة على محاور حركة المشاة، ومنها المباني الأثرية ذات الاستعمالات المناسبة للمواقع المختلفة، وتدخل عملية تنسيق المواقع هنا بدور مكمل للتصميم الحضري، حيث تختار أنسب

عناصر التنسيق المناسبة للأثر والتي قد ترتبط به تأريخياً مثل أشجار النخيل أو السرو أو غيرها من الأشجار المميزة. . ويراعى في كل الحالات أبعاد مصادر مياه الري عن المبنى حتى لا تتأثر مادة بنائه بالرطوبة أو الرشح، الأمر الذي يتسبب في اضعاف الخواص الطبيعية لمواد البناء، وهذا ما يدخل في إطار التخصص الدقيق للحفاظ على المبنى وأسس الترميم.

وهناك نوعية من الآثار التي يصعب ادماجها في استعمالات الأرض بالمدينة أو بمعنى آخر يعصب استثمارها باستعمالات معاصرة، وتظهر هذه النوعية في آثار العصور القديمة التي يتعذر استغلالها في أنشطة دائمة، ويمكن معالجة هذه الحالة بفصل أثر العصور القديمة عن اطار التخطيط العمراني في منطقة أثرية مفتوحة يمكن أن تتقبل الأنشطة الموسمية مثل المهرجانات أو المسرحيات أو الاستعراضات ذات الطبيعة الخاصة التي تناسب الأجواء المفتوحة اذا سمحت الظروف المناخية بذلك، مثل الآثار الفرعونية أو الرومانية أو اليونانية أو الآشورية التي تسمح تكويناتها العمرانية بذلك، ومع أن مثل هذه المناطق الأثرية المفتوحة لا تتكامل مع التخطيط العمراني للمدينة الاّ اذا كانت واقعة داخلها، فإنها قد تقع في إطار التخطيط الإقليمي الذي يجمع في إطاره عدداً من المناطق الأثرية التي ترتبط بعضها ببعض بخط سياحي واحد في الحركة السياحية الاقليمية، في هذه الحالة تجتذب هذه المناطق الأثرية المتباعدة بعض الأنشطة المكملة مثل المحلات التجارية أو المجموعات الفندقية أو المناطق

الترفيهية، وهي بذلك تمثل نواة أثرية للتنمية السياحية التي تستدعي معالجة عمرانية خاصة تختلف باختلاف البيئة التي يوجد فيها الأثر سواء أكانت مناطق زراعية أو صحراوية أو جبلية أو ساحلية.

الهيكل التنظيمي لإدارات الآثار:

تمر العملية الأثرية في مراحل متتابعة تعتبر أساساً لتنظيم الأقسام المختلفة لإدارة الآثار، فتبدأ العملية بالبحث أو التنقيب عن الآثار لاكتشاف الحلقات المفقودة من تاريخ البشرية، وذلك من واقع ما تركه الأجداد من آثار ظاهرة أو آثار مدفونة، والبحث والتنقيب هنا يعتمد على قواعد تأريخية وعلمية قوامها المتابعة التأريخية مدعمة بالتحليل والمقارنة، فالأثري هنا يقوم بدراسة المواقع التأريخية من واقع الوثائق والمستندات والمراجع المتاحة والتي في ضوئها تحدد خطوات البحث أو التنقيب والاكتشاف الذي يعتبر حلقة من الحلقات المتتالية للمعرفة والتوثيق، الأمر الذي يتطلب دراية علمية خاصة وممارسة عملية على البحث والتنقيب، وتنتج عن هذه المرحلة من العملية الأثرية أقسام متخصصة، ولها دراية بالمكونات الحضارية للعصور التأريخية المتتالية كالفترة الآشورية والفرعونية ثم الفترة اليونانية والرومانية ثم الفترة القبطية الاسلامية ثم الفترة المعاصرة، واذا كان بعض الآثريين يعرّفون الأثر: بأنه المبنى الذي يتميز بقيمة معمارية وتأريخية خاصة. وتأريخية أكثر من مائة عام، والتحديد بهذه المدة يواجه بعض التساؤلات حيث أنها مدة متحركة، فالمبنى الذي

بني من خمسين سنة سوف يصبح أثرياً بعد خمسين عاماً، والمبنى الذي بُنيَّ اليوم سوف يصبح أثرياً بعد مائة عام وهكذا. . ويعني ذلك أنه لابد بعد وجود قسم خاص يتعامل مع المباني المعاصرة ذات القيمة المعمارية والتأريخية الهامة.

تنتقل العملية الأثرية بعد ذلك الى عملية التسجيل والتوثيق والتصنيف والتوصيف، وهي عملية فنية تحتاج الى أجهزة ومواد ومعامل خاصة وتقنية متطورة تتعامل مع المواد المختلفة من الحجر والورق والخشب والجلد والنسيج وغير ذلك من المواد المكونة للمبنى الأثري، والتسجيل هنا يتم بالرسم أو بالصورة أو بالتجسيم ، وقد يتم بواسطة البرامج الخاصة بالكمبيوتر ثم بالنشر العلمي الأمر الذي يحتاج الى دراية علمية وفنية خاصة ليس فقط للتعامل مع مواد المكونات المختلفة للمبنى ولكن أيضاً للتعرف على خصائص البيئة الطبيعية التي تحتفظ بها المقتنيات الأثرية أو العوامل الكيميائية والمناخية التي تؤثر عليها سواء فوق الأرض أو في جوفها. . وهذه مهمة قسم خاص في إطار الهيكل التنظيمي لإدارة الآثار.

وتنتقل العملية الأثرية بعد ذلك الى مرحلة العرض والاظهار في ضوء التسلسل التأريخي أو التصنيف النوعي أو كلاهما معاً، وهذه نهاية الهدف من العمل الآثري الذي يسعى الى ربط الأثر بالمجتمع المحلي أو الدولي تأكيداً للاستمرارية الحضارية المحلية والعالمية، والعرض والاظهار هنا يسعى الى وضع الأثر في الصورة التي يسهل للمتفرج أو الزائر استيعابها بصرياً وعلمياً ووجدانياً سواء في داخل

المتحف أو في موقع الأثر نفسه، الأمر الذي يرتبط بطريقة العرض ودرجات وألوان الإضاءة ومجال الرؤية وفراغ الحركة مع ما يرتبط بذلك من عوامل نفسية تؤثر على احساس المتفرج أو الزائر على طول مسار حركته بين أقسام المتحف أو حول الأثر في موقعه الأصلي، الأمر الذي يتطلب دراية خاصة بالعروض المتحفية أو الخارجية مع معرفة طبيعة الجو الداخلي أو الخارجي التي يعيش فيها الأثر، ومعرفة أخرى بأصول التصنيف والتوصيف والاعلام، هذا بخلاف الدراية الخاصة بالقواعد والتجهيزات الأمنية لمقتنيات لا تقدر بثمن وترتكن هذه الدراية بطبيعتها على قاعدة فنية وتشكيلية خاصة ومعرفة بمواد وطرق العرض وتجهيزاته.

واذا كان الأثر لا يمكن انفصاله عن البيئة التي يقوم فيها فإن تطوير البيئة المحيطة بالأثر والمؤثرة فيه أو المتأثرة به يحتاج الى دراية معمارية وتخطيطية خاصة تسعى الى وضع الأثر في المحيط العمراني الذي يتلاءم معه وظيفياً ومعمارياً. . وذلك في إطار التخطيط الحضري للمدينة سواء أكان ذلك أثراً منفرداً أو مجموعة متكاملة من المباني الأثرية بحيث يؤدي الأثر دوره الايجابي في المجتمع كجزء من التشكيل العمراني سواء بالاستعمال المناسب أو بالاستثمار الأمثل كما تفرضه طبيعة موقعه في المدينة وفي إطار استعمالات الأرض التي يحددها التخطيط العمراني للمدينة، الأمر الذي يحتاج الى دراية خاصة بأسس التصميم الحضري ونظريات التصميم المعماري بحيث ترتكن هذه الدراية على قاعدة تأريخية أثرية من ناحية وقاعدة

اقتصادية اجتماعية من ناحية أخرى، هذا بالاضافة الى معرفة أسس تخطيط شبكات الطرق والمرافق العامة وطبيعة الأرض وجيولوجيتها، وذلك مع دراية علمية وعملية بأسس تنسيق المواقع والدراسات البصرية العمرانية، وهذا التخصص بهذه الصورة يقع في المستوى الأدنى من مستويات التخطيط الأمر الذي يتطلب الاتصال المباشر أو التبادلي مع المستويات التخطيطية الأعلى المتمثلة في التخطيط المحلي أو التخطيط العام للمدن.

وتبقى من العملية الأثرية بعد ذلك مرحلة الصيانة والترميم، والصيانة هنا تظهر أهميتها في المباني الأثرية التي تستغل سياحياً أو ترفيهياً أو ثقافياً تبعاً لموقع المبنى الأثري في المدينة وطبيعة استعماله، في هذه الحالة تقع مسئولية الصيانة على المستثمر للمبنى سواء جهة رسمية أو خاصة، وتنحصر مسئولية ادارة الآثار على الإشراف الدوري للتأكد من سلامة المبنى وترميم الأجزاء التي تحتاج الى ذلك، أما الآثار التي يصعب استثمارها فتخضع لعمليات الترميم المستمرة للأجزاء التي تتعرض لعوامل التعرية للتفاعلات الكيميائية للمياه الجوفية أو مياه الصرف الصحي، والترميم هنا لا يقتصر على معالجة أجزاء المبنى ولكن يندرج أيضاً على حماية المبنى من العوامل الخارجية سواء الجوية أو الصادرة من جوف الأرض، الأمر الذي تعاني منه مبان أثرية عدة زحفت اليها أجزاء العمران العشوائي، ويحتاج هذا العمل الى خبرةعالية في الأصول الانشائية وخواص التربة والمياه الجوفية وكذلك تحتاج الى خبرة أخرى عالية في طريقة التعامل مع

مواد البناء بخواصها الطبيعية والكيميائية وما يناسبها من معالجات ترميمية خاصة تحتاج الى تجهيزات علمية ومعامل كيميائية وأدوات فنية للتعامل مع مواد البناء المختلفة، سواء وجدت في المتاحف أو في مواقع الآثار.

ونظراً لتعدد مواقع الآثار وتنوعها فإن العملية الأثرية ترتبط أيضاً بالتقسيمات الجغرافية لمناطق الآثار الأمر الذي يؤثر بالتبعية على الهيكل التنظيمي لإدارة الآثار سواء على المستوى المركزي أو المستوى الاقليمي، ويحدد ذلك كثافة الآثار ونوعيتها في الأقاليم المختلفة، ومع متابعة العملية الأثرية يتضح أن مرحلة البحث والتنقيب تتم على المستوى الاقليمي، وكذلك مرحلة التسجيل والتوثيق، أما مرحلة العرض والاظهار تتم في مناطق التجمعات السكنية الكبيرة، مركزية كانت أو اقليمية، وكذلك الأمر بالنسبة لإعداد المخططات العمرانية للمناطق الأثرية فتتم إما بواسطة الأجهزة المختصة في الادارة المركزية أو في مراكز الأقاليم الأثرية إذا توفرت الخبرات المختصة، أما عمليات الصيانة والترميم فتتم على المستوى الأقليمي، وبذلك يتضح أن معظم العمليات الأثرية يتم على المستوى الاقليمي مع اختصاص الادارة المركزية بوضع السياسات ووضع المعايير وتوحيد المفاهيم وتوجيه العمليات الأثرية هذا . . بالاضافة الى ما تحتاجه الادارات الأقليمية أو المركزية الى سند الشئون المالية والادارية والقانونية والعلاقات العامة والاعلام، فالنشاط الأثري هو في النهاية نشاط ثقافي لابد وأن يصل الى كل المستويات الفكرية من المواطنين في كل مكان.

ويمكن اجمال العملية الأثرية في الخطوات التالية:
مرحلة البحث والتنقيب ـــــ مرحلة التسجيل والتوثيق ـــــ مرحلة العرض والإعلام.

أما نشاط التنمية العمرانية الأثرية وكذلك الصيانة والترميم فهو نشاط مستمر.

مما سبق يمكن اجمال الهيكل التنظيمي لادارة الآثار في الشكل التالي بيانه.

هذا. . ويدير النشاط الأثري رئيس لادارة الآثار يعمل بتوجيه من مجلس ادارة من المتخصصين والعلماء والمفكرين والمخططين والمعماريين والفنانين، وذلك في ضوء لائحة التنظيم الداخلي تتجدد فيها اختصاصات كل قسم وتوصيف مهامه، كما تحدد اختصاصات كل وظيفة وتوصيف مهامها، وكلما كانت اللائحة التنفيذية أكثر تفصيلاً كلما كان العمل أكثر تنظيماً بحيث لا تترك الأمور للاجتهادات الشخصية الاّ في أضيق الحالات . . إن احكام التنظيم الاداري لا يتأتى فقط باللوائح التنفيذية ولكن أيضاً بأسلوب الأداء في المكان المناسب وبالتجهيزات اللازمة.

الهيكل التنظيمي